الاستقرار المالي للشركات في ظل التحول الرقمي وانعكاسه على جودة عملية المراجعة في الشركات الصناعية السورية

إعـــــداد

الباحث/ عمار محمد عادل الدمني

إشـــــراف

د/ مروه أحمد عبد الرحمن

مدرس بقسم المحاسبة كلية التجارة

جامعة مدينة السادات

أولاً: الإطار العام للبحث:

١. المقدمة:

يشهد العالم اليوم في مختلف قطاعات الأعمال تطوراً تكنولوجياً سريعاً في مجال نظم المعلومات، ويؤدي هذا التطور التكنولوجي السريع إلى إحداث ثورة نحو التحول الرقمي في مختلف مجالات الأعمال وتؤدي هذه الثورة الرقمية إلى إعادة تقييم شاملة لممارسات الأعمال في مختلف المنشآت (Baden-Fuller and Haefliger, 2013)، وتعمل خدمات الانترنت وتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة مثل الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وكذلك تكنولوجيا سلاسل الكتل، على تحويل الاقتصاد من شكله التقليدي الى الاقتصاد الرقمي بشكل سريع (Moll and Yigitbasioglu, 2019).

من ناحية أخرى ظهر مصطلح الاستقرار المالي نتيجة لتوالي الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصادات العالمية النامية والمتقدمة على حد سواء- مع تباين تأثيرها من بلد لآخر- على مر العقود السابقة والتي لا زالت آثارها ممتدة لغاية الآن، واصبح من أكثر المصطلحات تداولاً في كافة ميادين العمل السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية، والشغل الشاغل لصناع القرار والسياسات على مستوى العالم وتقدم سلم أولويات صناع السياسات واحتل أهمية خاصة لدى كافة المعنين، اذ إن الموضوع مرتبط ارتباطاً وثيقا بمقدار الثقة في قدرة السياسات الاقتصادية والنظام المالي في أي بلد على كيفية التعاطي مع الأزمات المالية ومجابهتها والحد من آثارها (الشكرجي، ٢٠١٧).

وقد أثارت حالات الفضائح المحاسبية المستمرة التي تم الإبلاغ عنها وفشل الشركات التي كانت تفصح عن أرباح جيدة، سلسلة من الشكوك حول وظائف جودة عملية المراجعة الخارجية بالإضافة إلى ملاءمة وموثوقية الأرقام في التقارير المالية (Yusuf, 2018). وقد لوحظ أن معظم المديرين وكبار المسؤولين التنفيذيين للشركات التي عانت من الفشل قد شاركوا في التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال المعاملات الوهمية التي أثرت على جودة التقارير المالية بشكل سلبي وقد استلزم ذلك صياغة ومراجعة وتعديل وتشديد قانون حوكمة الشركات في مختلف بلدان العالم (Eriabie, 2016).

لذا تركزت الأنظار على مهنة المراجعة حيث تهدف عملية المراجعة إلى تحديد ما إذا كانت الأرقام والمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية والمقدمة لمستخدمي القوائم المالية تعكس بشكل يتسم بالمصداقية المركز

المالي الحقيقي للشركة ونتائجها التشغيلية. ومن شأن تحسين جودة عملية المراجعة زيادة الثقة في دقة النتائج المالية المعترف بها، في حين يؤدي المستوى المنخفض من جودة المراجعة إلى انخفاض جودة التقارير المالية.

٢. مشكلة الدراسة:

يعد توفير المعلومات المحاسبية بشفافية وموثوقية عالية وبتكلفة معقولة من أهم الخصائص التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها، فكلما زادت الثقة في بيانات المنشأة زادت الثقة في تقاريرها المالية مما يؤدي إلى كفاءة الأسواق المالية. (Andersen, 2016). وقد حظي موضوع الاستقرار المالي للشركات باهتمام العديد من الكتاب والباحثين منذ الثلاثينات من القرن الماضي. ولم يقتصر الأمر على دراسة وتحليل أسباب فشل المؤسسات وآثاره، بل تعداه إلى إمكانية التنبؤ به قبل حدوثه بمدة معينة بالنظر إلى الخسائر التي تترتب على هذه الظاهرة والتي لا تتكبدها المؤسسة وحدها بل المتعاملون معها أيضا. حيث برزت محاولات عديدة لتطوير أدوات ونماذج كمية قادرة على إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية مصالح مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة. وإن دور المراجع الخارجي هو إضفاء الثقة على القوائم المالية ويعتمد مستخدمي التقارير المالية على الرأي الذي يبديه المراجع، وتتوقف جودة المراجعة على استقلال المراجع وخبرة فريق المراجعة وتلعب جودة المراجعة دوراً هاماً في الحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الأرباح، فكلما ازدادت جودة عملية المراجعة كلما كان هناك انخفاض في ممارسات إدارة الأرباح، وكلما كانت جودة عملية المراجعة منخفضة كلما كانت ممارسة الادارة لإدارة الأرباح بشكل أكبر. مما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بالأسئلة التالية:

١. ماهي طبيعة وأهمية التحول الرقمي؟
٢. ما هو أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي للشركات؟
٣. ما هو أثر الاستقرار المالي للشركات على جودة عملية المراجعة؟
٤. ما هو أثر التحول الرقمي على جودة عملية المراجعة؟

٣. الدراسات السابقة:

دراسة (المطرف، ٢٠٢٠) هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مدى إمكانية التحول الرقمي في الجامعات الحكومية والخاصة في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى رصد واقع التحول الرقمي بينهما في ظل الأزمات العالمية والكوارث. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى توافر العناصر المادية اللازمة للتحول الرقمي لصالح الجامعات الحكومية، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في مدى توافر الكفاءات الرقمية لدى أعضاء هيئة التدريس لصالح العاملين في القطاع الخاص، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة في إمكانية التحول الرقمي للتعليم في ظل الأزمات لصالح الجامعات الخاصة، ويتضح من ذلك أنه يوجد تأثير معنوي لاختلاف قطاع التعليم الجامعي على مدى إمكانية التحول الرقمي للتعليم في ظل الأزمات الحالية.

دراسة (البلوشية وآخرون، ٢٠٢٠) تناقش الدراسة واقع التحول الرقمي في دولة عمان، من خلال معرفة حجم التحول الرقمي داخل المؤسسات العامة وتقييمه، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمقابلات لمعرفة البيانات وتوصلت الدراسة إلى الجهد الكبير الذي تبذله تلك المؤسسات في نشر ثقافة التحول بين المستفيدين لزيادة الاستخدام.

دراسة (دربالة، ٢٠٢٠) هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج موحد كامل لعملية التحول الرقمي بهدف دعم الجهود الحكومية المصرية في التحول الرقمي، وبناء معيار موحد مشترك بين جميع الهيئات والجمعيات الحكومية المسئولة عن التحول الرقمي، وبالتالي توحيد المفاهيم المشتركة والمستخدمة في عملية التحول الرقمي، وتوحيد منهج دراسة وتخطيط وتنفيذ هذه المبادرات لضمان تحقيقها للأهداف الموضوعة من أجلها.

دراسة (محمد، ٢٠١٩) تقيس الدراسة دور التقنيات الرقمية في تنشيط قطاع السياحة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى أن التقنيات الرقمية لها دور فعال في دولة الجزائر لتقدم قطاع السياحة.

دراسة (أمين، ٢٠١٨) تجيب الدراسة عن تساؤل كيفية إسهام التحول الرقمي في الجماعات لتحقيق مجتمع المعرفة؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة المشكلة ووصفها وصفًا دقيقاً، وصاغت في نهايتها تصوراً مقترحاً حول عملية التحول الرقمي من خلال استراتيجية لنشر ثقافة التحول الرقمي، وكيفية تمويله، بالإضافة إلى تصميم برامج تعليمية للمستفيدين حول كيفية الاستفادة من التحول الرقمي.

دراسة (Lathinen, M. and Weaver, B., 2015) عرضت الدراسة تحديات عملية التحول الرقمي للتعليم الجامعي، وقد أشارت الدراسة إلى وجود ثلاثة طرق موازية لتصميم محتوى التعليم الجامعي لمواجهة تحدي التحول الرقمي سيستفيد منها مصممو البرامج ـ وأعضاء هيئة التدريس ــ وهي الأنشطة التعليمية غير الرقمية التي تعمل على محو الأمية الرقمية وتوفير الفرص الرقمية التي تعزز الممارسات في الفصول الدراسية التقليدية، والتحول الرقمي للجامعة يسير إلى فرصة نقل التعليم الجامعي نحو الوسائل الرقمية بشكل كامل.

وهدفت دراسة (عبد الرسول، ٢٠١٦) إلى الكشف عن نموذج إحصائي مقترح لتحديد أهم العوامل المؤثرة على حدوث الفشل المالي في البنوك العقارية (البنك العقاري العربي المصري). وتكمن أهمية البحث في أن البنك العقاري العربي يعتبر من أهم البنوك المتخصصة في مجال العقارات، من حيث ما يقوم به من دور إيجابي وفعال في تنمية المشروعات الاسكانية. وتوصلت نتائج البحث إلى أنه من خلال اختبار (Wald) وكذلك قيم المعنوية (P-Value) أن جميع المتغيرات الداخلة في النموذج معنوية، حيث أن جميع قيم المعنوية أقل من مستوى المعنوية المحدد مسبقا (٠,٠٥)، وفي ضوء اختبار Wald نجد أن المتغير المستقل الأول هو الأكثر أهمية من بين المتغيرات الأخرى، حيث أنه صاحب أكبر قيمة لاختبار Wald ثم المتغير الثاني ثم المتغير الثالث ثم المتغير الرابع ثم المتغير الخامس، حيث أنه كلما زادت قيمة Wald زادت أهمية المتغير. كما أشارت النتائج إلى أنه في ضوء إشارات المعاملات المقدرة المتحصل عليها نجد أن العامل الأول والثاني والثالث إشاراتهم موجبة وهذا يعني أن هذه العوامل تؤثر على نسبة تعرض البنك لخطر الفشل المالي بينما إشارات المعاملات الأخرى إلى الإشارة السالبة وهذا يشير إلى أن هذه المتغيرات تقلل من نسبة تعرض البنك لخطر الفشل المالي أو التعثر المالي.

في حين تناولت دراسة (زعرور، ٢٠١٦) توضيح دور النسب المالية في التحليل المالي وأهميتها في تقييم أداء المؤسسات وكذا في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك من خلال إدراج دراسة تطبيقية للمديرية العملياتية اتصالات الجزائر – بسكرة – خلال الفترة الممتدة سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠١٢. وقد خلصت هذه الدراسة إلى انه يجب على المؤسسات الاهتمام ببعض النسب المالية من أجل التنبؤ بالوضع المستقبلي ولمواجهة الأزمات التي قد تواجهها والتقليل من آثارها.

فيما تناولت دراسة (محروس، ٢٠١٧) اختبار أثر تركز هيكل الملكية كأحد آليات حوكمة الشركات على كفاءة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات، وقد استخدم الباحث متغيرات نسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية الإدارية ونسبة ملكية كبار الملاك لتعبر عن بعض أنماط تركز هياكل الملكية السائدة في البيئة المصرية، وتمت دراسة علي عينة مكونة من ٧٣ شركة صناعية مقيدة بسوق المال المصري عام ٢٠١٥، مقسمة إلى ٤٢ شركة ناجحة ماليا و ٣١ شركة فاشلة ماليا، ومن خلال استخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تركز هياكل الملكية وكفاءة نموذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث ترتب علي إضافة نسب الملكية إلى نموذج التنبؤ بالفشل المالي تحسن ملحوظ في القدرة التفسيرية والتصنيفية للنموذج.

٤. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية على الصعيدين الأكاديمي والعملي فمن الناحية الأكاديمية تتمثل أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله إذ التحول الرقمي من أهم الموضوعات محل البحث، ومن أهم العوامل التي تؤثر على المستثمرين وقراراتهم ونظرتهم للشركات المختلفة. أيضاً تعتبر جودة عملية المراجعة محل اهتمام أصحاب المصالح المختلفين وتؤثر على قراراتهم وادراكهم لمدى مصداقية الإدارة والمعلومات التي تفصح عنا للأطراف الخارجية.

وأما من الناحية العملية، فتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم للشركات أساليب جديدة يمكن أن تساعد في استقرارها المالي وتحسين جودة عملية المراجعة مما ينعكس على زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية وتقرير مدقق الحسابات الأمر الذي سينعكس على حجم الاستثمارات.

٥. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى قياس أثر الاستقرار المالي للشركات في ظل التحول الرقمي على جودة عملية المراجعة، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام الأهداف الفرعية الآتية:

١. الكشف عن طبيعة وأهمية التحول الرقمي في الشركات الصناعية السورية.
٢. التعرف إلى أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة في الشركات السورية.
٣. تحديد طبيعة وأهمية جودة عملية المراجعة وماهي أهم مؤشرات قياسها في الشركات الصناعية السورية.

٦. فروض الدراسة:

تمثل الفروض الحلول المقترحة للمشكلة المحددة ويمكن أن نصيغ فروض البحث على الشكل الآتي:

١. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات.
٢. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة.
٣. يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة.

٧. متغيرات البحث:

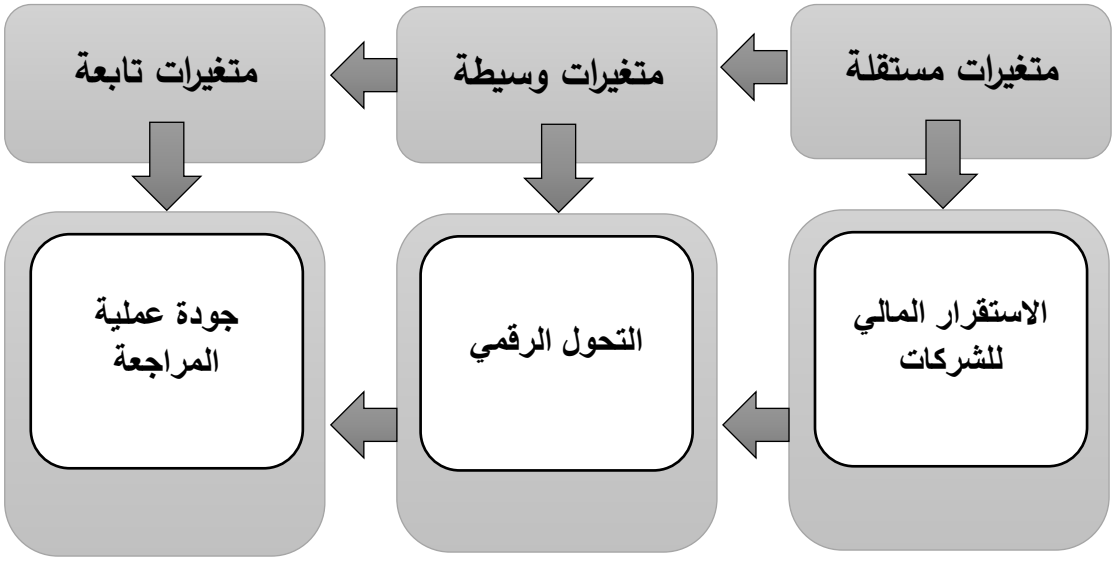

ثانياً: مفهوم التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة

١. مفهوم التحول الرقمي:

لعل التحول الرقمي هي أكثر جملة سمعتها خلال اجتماعاتك قد يختلط مفهوم التحول الرقمي لدى بعض الأشخاص ، فالبعض يعتقد أنه وبمجرد الاستعانة ببرنامج أو برنامجين، أو حتى التحول إلى التركيز في تحويل الشركة من جدد تحولت شركته أو مؤسسته رقميا شركة تعتمد على المراسلات الورقية إلى شركة تعتمد على البريد الإلكتروني، لكن التحول الرقمي أكبر بكثير من هذا.

يوفر التحول الرقمي إمكانيات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ. (المنصة الوطنية السعودية GOV.SA , 2020).

ومن تطبيقات التحول الرقمي انترنت الأشياء Internet of Things لتبادل البيانات بالتواصل الشبكي المرئي، والحوسبة السحابية Cloud computing لتخزين البيانات, والبلوك تشين Block chain في مجال الخدمات المالية للدفع بالعملة الافتراضية، والذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence لزيادة القدرة على التعلم والاستنتاج، والدفع المباشر Peer to Peer لإمكانية تخزين القيمة وانتقالها واستثمارها، والدفع الالكتروني Online payment الدفع غير النقدي لأداء مقابل الخدمات الحكومية، وشبكات الألياف الضوئية National Broadband Network لسهولة وسرعة الاتصال.

الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل. ويوفر التحول الرقمي إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلفة الاطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الاجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ (مبطوش، ٢٠٢١).

٢. ميزات التحول الرقمي:

- إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش ويعمل ويفكر ويتفاعل ويتواصل بها الناس، اعتماداً على التقنيات المتاحة، مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخبرات العملية.
- تحسين الكفاءة وتقليل الانفاق، وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة.
- تحقيق تغيير جذري في الخدمات المقدمة للأفراد في مجالات الصحة والتعليم والسالمة والأمن، وتحسين تجاربهم وإنتاجيتهم.
- تغيير نماذج العمل وتغيير العقليات.
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكا ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.
- تمكين الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة والسير نحو النجاح.
- توفير استراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى، وفرق عمل متطورة، واستدامة ثقافة الإبداع.

٣. فوائد التحول الرقمي:

للتحول الرقمي فوائد عديدة يمكن ذكر أهمها ما يلي:

- استبدال العمليات الرقمية بالتقليدية.
- زيادة وقت التفكير في التطوير.
- تغيير نماذج العمل وتغيير العقليات.
- زيادة كفاءة سير العمل وتقليل الأخطاء.
- تسريع طريقة العمل اليومية.

- تطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة.
- تحسين الجودة وتطوير الأداء.
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات.
- زيادة رضا المستفيدين.
- تحسين جدوى الاستثمار.

٤. مفهوم التعثر Stumbling المالي:

موضوع تعثر وفشل المؤسسة باهتمام العديد من الكتاب والباحثين منذ الثلاثينات من القرن الماضي. ولم يقتصر الأمر على دراسة وتحليل أسباب فشل المؤسسات وآثاره، بل تعداه إلى إمكانية التنبؤ به قبل حدوثه بمدة معينة بالنظر إلى الخسائر التي تترتب على هذه الظاهرة والتي لا تتكبدها المؤسسة وحدها بل المتعاملون معها أيضا. حيث برزت محاولات عديدة لتطوير أدوات ونماذج كمية قادرة على إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية مصالح مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة. وكانت البداية بأعمال Fitz Patrick ثم تلتها العشرات بل المئات من الدراسات والأبحاث التي تعمقت وتشعبت بفعل تطور المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها، وشكلت أدبيات قائمة بذاتها تعرف بي التنبؤ بتعثر المؤسسة أو بالأحرى التنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة La prévision de détresse financière d'entreprise لكنها رغم ذلك لم تنقص شيئا من الطابع الجد معقد للموضوع لحد الآن.

تعددت المفاهيم المستخدمة في وصف وتشخص ظاهرة الشركات المتعثرة، ومن هذه المفاهيم التعثر المالي والفشل المالي، والإفلاس، وظهرت اتجاهات مختلفة لبيان المقصود بالتعثر المالي فالبعض من الكتاب يميز بين التعثر والفشل، حيث يعتبر الأول مرحلة تسبق الفشل الذي يؤدي إلى الإفلاس ثم التصفية. وهناك من الكتاب من يستعملهما بشكل متداخل بحيث لا يميز بين الاثنين.

إذ يمكن القول إن التعثر هو المرحلة الزمنية الاولى التي تمر بها الشركة، وهي أولى مراحل الفشل، ومن الممكن اعتبار التعثر حالة الشركة في مرحلة معينة قبل حدوث الفشل، بمعنى أن الشركة في هذه المرحلة تكون غير قادرة على سداد ديونها بكفاءة، بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويليا الى سيولة تمكنها من سداد هذه الديون، ولكن تكمن مشكلتها في النقص الحاد بالسيولة وبالتالي عجزها عن سداد ديونها قصيرة الأجل. ولا يعد التعثر نتيجة فورية أو لحظية بل هو مجموعة من الأعمال والممارسات المتراكمة التي ترجع إلى العديد من العوامل والأسباب التي تتفاعل مع بعضيها لتشكل بمرور الوقت أزمة كبيرة، وتقمل من مقدرة الشركة على سداد ديونها وخدمة التزاماتها القائمة لتحصل على تسهيلات أو التزامات جديدة. ويمكن وصف الفشل بأنه اختلال مالي يواجه الشركات، وبالتالي ينتج عنه قصور في مواردها مع عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي يكفي لسداد التزاماتها (إسماعيل محمد, ٢٠١٤).

وتعبر كلمة التعثر المالي عن حالة يتأثر فيها نشاط الشركة بإمكانية حدوث إفلاس وشيك وتحدث حالة التعثر المالي عندما لا تكون الشركة قادرة على سداد ديونها الآن أو في المستقبل القريب، وغالباً ما يحتاج حل مثل هذا الموقف إلى إعادة هيكلة الأصول و/ أو الالتزامات، ويمكن القيام بذلك بدون تدخل من المحكمة، أو من خلال إجراءات الإفلاس المحددة **قانوناً**.

وذهب البعض إلى تعريف التعثر المالي بأنه ما هو إلا اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانيتها عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وإن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية والخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، وإن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.

وعرف Kim et al (٢٠١٥) الشركات المتعثرة مالياً أنها الشركات التي تحقق صافي خسارة أو تدفقات نقدية تشغيلية سالبة.

وعرف عبد الشكور، ٢٠١٧ التعثر بانه عندما تكون الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة ولكن الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية كدفع الفوائد، أو أقساط القروض، بمعنى ان التدفقات النقدية الداخلة غير كافية لمقابلة الاحتياجات في الوقت المناسب حيث أن موعد استحقاق الالتزامات أسرع من موعد استحقاق إيرادات الشركة.

٥. مراحل الفشل المالي:

يقسم مراحل حدوث الفشل المالي إلى أربع مراحل والتي تبدأ بمرحلة ظهور الفشل (الارتباك المالي) والتي تنتهي بمرحلة الفشل المالي الدائم (الإفلاس) وتتضمن هذه المراحل ما يأتي:

٥,١. **مرحلة ظهور بوادر الفشل (الارتباك المالي):** في هذه المرحلة تظهر مشكلة الطاقة العاطلة والمشكلات التسويقية وكذلك التأخر في الوفاء بالالتزامات بالإضافة إلى تحقيق أرباح منخفضة.

٥,٢. **مرحلة النقد المالي:** تبدأ هذه المرحلة بعدم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة عدم كفاية الأصول المتداولة لسداد الالتزامات قصيرة الأجل المستحقة في مواعيدها كأوراق الدفع وأقساط القروض وفوائدها وأبرز مظاهر النقد المالي في هذه المرحلة ما يلي:

٥,٢,١. **ضعف السيولة المالية:** وينتج من ذلك من التوسع في الاستثمار في أصول بطيئة الحركة (المخزون) أو عدم استقلال كافة الطاقات الائتمانية.

٥,٢,٢. **عجز راس المال العام:** نتيجة للتوسع في الاقتراض لتمويل متطلبات التشغيل العادية ولتمويل عجز العمليات لمواجهة متطلبات السيولة.

٥,٢,٣. **العسر المالي المؤقت:** ونتج ذلك من التوسع في اقتناء الأصول الثابتة أو الإفراط في كل من البيع الأجل والمخزون السلعي.

٥,٣. **مرحلة الفشل المالي التقاعدي:** وهو الذي ينشأ عن تجاوز الخصوم الكلية لقيمة الأصول الكلية المملوكة للمنشأة، أي عندما تكون صافي القيمة الحالية للمنشأة قيمة سالبة.

٥,٤. **مرحلة الفشل المالي الدائم (الإفلاس):** وتتصف هذه المرحلة بالتوقف التام عن دفع الالتزامات مما يدفع المقرضين إلى المطالبة بإعلان إفلاس المنشأة وتشير هذه المرحلة إلى النقد المالي التام.

٦. نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

تناولت معظم الدراسات السابقة نماذج التنبؤ بالتعثر المالي وذلك من حيث قدرتها على التنبؤ، فقد هدفت دراسة (John, Dill, 2012) إلى تقييم كفاءة نموذج (Altman) في قياس التعثر المالي والتنبؤ به، وانتهت إلى أنه نموذج يسهل تطبيقه، وأنه يساعد المستثمر في تقييم آداء المنظمة بسيولة، وأن كل منظمة تختلف عن الأخرى من حيث طريقة إمساك الدفاتر system keeping Book ولذا طور (Altman) في نموذجه ليناسب الشركات الخدمية والشركات الخاصة. أما دراسة (Gharaibeh,et.al, 2013) فقد اعتمدت على نموذج (Altman) لقياس التعثر المالي والتنبؤ بو وتصنيف المؤسسات إلى مؤسسات متعثرة وأخرى غير متعثرة، واستنتجت أنه إذا كانت قيمة Z أقل من الصفر فإن المؤسسة تعتبر متعثرة، أما إذا كانت قيمتها أكبر من الصفر فهي تعتبر غير متعثرة، وان نسبة الخطأ في التنبؤ بالمنشآت المتعثرة بلغت ١٩٪ وهي أكبر من نسبة الخطأ في التنبؤ بالمنشآت غير المتعثرة التي بلغت ٩٪ وهذا يعني أن النموذج يملك فعالية أكثر في التنبؤ بالمنشآت غير المتعثرة.

كما أكدت دراسة (Meeampol,et.al,2014) التي طبقت على عينة من الشركات الناشئة في تايلاند بهدف تقييم نموذج (ألتمان) للتعرف على مدى تعرض هذه الشركات للتعثر المالي مستقبلاً، واستنتجت نجاح النموذج في التنبؤ بمستقبل تلك الشركات. كما اتجهت دراسة (عمار وفقيرى، ٢٠١٥) إلى التعرف على الاحتمال المستقبلي للفشل المالي للشركات محل الدراسة في سوريا. أما دراسة (Lepetit,et.al, 2015) فقد أعادت اختبار احتمال تعرض البنوك محل الدراسة للتعثر المالي وذلك بالاعتماد على نموذج (ألتمان)، واستنتجت أن النموذج يوفر حد أعلى من احتمالية تعرض تلك البنوك للتعثر المالي ومن ثم يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ. وأجريت دراسة (غياط وميرى، ٢٠١٥) على ثلاث مشاريع في قطاعات مختلفة في الجزائر بهدف إبراز كيفية توظيف واستخدام نماذج قياس وتحليل الفشل المالي، وبيان مدى أهمية الاعتماد عليها في

تحليل أسباب فشل الأداء المالي للمشاريع الاستثمارية بغية تجنبه مستقبلاً عن طريق التنبؤ به، وانتهت إلى أن عملية تقييم الاداء المالي في حد ذاتها مهمة ومطلوبة للمشاريع على أن تكوف وفق دراسات علمية دقيقة ومتطورة.

٦,١.نموذج ألتمان Altman Model 1968

يعد ألتمان من الأوائل الذين بنوا نماذج للتنبؤ بتعثر الشركات في العام ١٩٦٨ م، وقام بتطويره في الأعوام ١٩٧٧، ١٩٩٤، ٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠١٠، و٢٠١٤ م، وقد استخدم ٣٣ نسبة مالية، وفحص كل نسبة على حدة، ومن ثم استخدم أسلوب تحليل التمايز الإحصائي المتعدِّد، وكان أول من استخدم هذا الأسلوب الإحصائي، ثم اقتصر ألتمان في بناء نموذجه على أهم خمس نسب مالية، ثم قام ألتمان بتخصيص وزن نسبي لكل محتوى من محتويات النموذج يختلف عن الآخر، وكل نسبة لها قيمتها الخاصة حسب أهميتها النسبية التي وجدها ألتمان من خلال دراسته، وبين درجة أهمية كل مكون من المحتويات بحسب الوزن النسبي المضروب بها النسبة المالية، وكانت الصورة النهائية لمعادلة النموذج (Altman, 1968) كالآتي:

$$Z = 1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1.0X5$$

حيث إن:

X_1 نسبة رأس المال العامل إلى إجمال الموجودات: تقيس هذه النسبة صافي الموجودات السائلة بالشركة إلى مجموع الموجودات، وتعتبر من المؤشرات المالية المهمة التي تعبر عن الأهمية النسبية للموجودات التشغيلية المتداولة مقارنة مع إجمالي الموجودات.

X2 نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمال الموجودات: تعبر هذه النسبة عن إجمالي الدخل الذي يمكن استثماره أو الخسائر المتراكمة، وتعتمد هذه النسبة على عمر الشركة، فكلما كانت الشركة قديمة زادت رصيدها من الأرباح أو الخسائر المتراكمة، وهذه النسبة ترتبط عموما بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح.

X3 نسبة الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى فاعلية الموجودات في توليد أرباح صافية قبل الفوائد والضرائب، لأن الموجودات الإجمالية تتكون من أموال المساهمين والدائنين والتسهيلات الممنوحة من قبل الدولة لبقاء واستمرار نشاط الشركة.

X4 نسبة القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات: تقيس هذه النسبة مقدار تغطية حقوق الملكية لمجموع المطلوبات التي على الشركة، ويجب أن تفي بها، وتعتبر حقوق المساهمين هامش الأمان للدائنين.

X_5 نسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة مدى استخدام إجمالي موجودات الشركة بطاقتها القصوى لتوليد الدخل، لأن انخفاض هذه النسبة يعني أن المنظمة لا تقوم بحجم أعمال يتناسب مع استثماراتها في الموجودات.

أما المعاملات (١,٢، ١,٤، ٣,٣، ٠,٦، ١)، فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة، حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير اعتماداً على ما تستخدمه الشركات موضوع البحث، وتمثل (Z) قيمة المعادلة وتقارن مع المعايير التي وضعها ألتمان وهي.

- **المنطقة الحمراء:** وهي الشركات التي تقل لديها قيمة (Z) عن (١,٨) تعد فاشلة لكون أدائها كان منخفضاً.
- **المنطقة الخضراء:** الشركات التي تزيد لديها قيمة (Z) عن (٢,٩٩) تعد ناجحة على المدى القريب، لأن أداءها كان عالياً.
- **المنطقة الضبابية:** الشركات التي تنحصر لديها قيمة (Z) بين معامل (١,٨) و (٢,٩٩) يكون أداؤها متوسطاً، ويصعب التنبؤ النهائي بشأن فشلها، وبالتالي تتطلب إجراء دراسة تقييمية دقيقة للتعرف على وضعها في المستقبل.

ويمكن ملاحظة أن النِّسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المنشأة، وهي (السيولة، الربحية، السوق، والنشاط)، وقد أوضح ألتمان أن أكثر النِّسب مساهمة في الفصل بين مجموعة

الشركات الفاشلة عن غير الفاشلة هي (X3)، والتي تمثل نسبة قياس الربحية؛ لأن أهم الأهداف التي تسعى إليها الشركات هو الربح خاصة في القطاع الخاص، وإن لم يتحقق هذا الهدف فسوف يدل صراحة أو ضمناً على أن الشركة عاجزة عن تغطية تكاليفها، ومن ثم فهي عاجزة عن سداد التزاماتها الأخرى، وهذا يؤدي إلى الحكم على ما إذا كانت الشركة فاشلة أو غير فاشلة.

كما صنف ألتمان الشركات إلى ثلاثة أقسام، وهي:

- المنطقة الحمراء إذا كانت النتيجة أقل من ١,٨ (Z < ١,٨)
- المنطقة الضبابية إذا كانت النتيجة تتراوح من ١,٩ إلى ٢,٩ (1.9 <z< 2.9)
- المنطقة الخضراء إذا كانت النتيجة أكبر من ٢,٩ (Z > ٣,٠٠)

والجدير بالذكر ان ألتمان قام بتطوير وتحديث نموذجه أكثر من مره، في حين انه لم يتم تحديث أي من النماذج الأخرى المهمة، ولذلك يرى (Yasser & Al Mamun, 2015) واغلب الباحثون ان نموذج ألتمان هو الاكثر شيوعا واكثرها استخداما بسبب سهولة استخدامه، وتطوه نظراً للتحديثات التي قام بها التمان، لذلك نموذج ألتمان من اهم نماذج التنبؤ بتعثر الشركات بسبب مواكبته لاقتصاديات العالم المعاصرة ومراحل تطوره في الوقت الذي تراجع وتقادم فيه بعض النماذج الأخرى.

٧. مفهوم جودة عملية المراجعة:

وعلى الرغم من أهمية مفهوم جودة المراجعة، إلا أنه لم يرد تعريف واضح وشامل ومتفق عليه من قبل الباحثين والدارسين ويرجع ذلك إلى النظر إليه من وجهات نظر متعددة ومختلفة، وتشير الاختلافات في وجهات النظر حول مفهوم جودة المراجعة بين الأطراف المعنية بعملية المراجعة إلى عدم تبلور هذا المفهوم بشكل نهائي كمفهوم شامل ومرجعي (رحماني وسردوك، ٢٠١٤، ص ١٨١). فقد أكد بعض من الباحثين أن لدى كل طرف من الأطراف المعنية بعملية المراجعة منظور مختلف عما هو مقصود بجودة المراجعة فقد تم تعريفها من وجهة نظر كل طرف من الأطراف المعنية بعملية المراجعة (Knechel et al 2013, P.386).

فقد اوضحا نشرة معايير التدقيق (٤) الصادرة من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام ١٩٧٤ بأن جودة التدقيق تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق وتطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في وحدات التدقيق، وان جودة التدقيق تعني ايضا قيام المدقق بتخفيض مخاطر الاكتشاف ومن ثم تخفيض المخاطر الكلية لعملية التدقيق، حيث تتمثل المخاطر الكلية لعملية التدقيق في محصلة المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف (Monika, 2016: 65).

كما عرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين، جودة المراجعة هي" الجودة القادرة على تخفيض خطر الاكتشاف إلى الحد أو المستوي الذي يصبح عندها خطر المراجعة منخفض جداً وبالتالي ربط هذا التعريف جودة المراجعة بخطر الاكتشاف بصفة خاصة وخطر المراجعة بصفة عامة. باعتبار خطر المراجعة هو ذلك الخطر الناشئ عن احتمال عدم قيام المراجع دون تعمد بإصدار تقرير نظيف في حين تتضمن القوائم المالية خطأ جوهرياً.

كما عرفها (ص٩٥، ٢٠٠٩، **العتيبي**)، بأنها تخفيض المراجع لخطر الاكتشاف والذي يؤدي إلى تخفيض خطر المراجعة النهائي وعليه فان المراجع سوف يسعي بدوره للإفصاح والتقرير عن الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية.

كما عرف (ص٤٧، ٢٠٠١، مجاهد) جودة عملية المراجعة بأنها الأداء الجيد الذي يجب أن يتبع في كل عملية المراجعة للتأكد من كفاءة وفعالية الإجراءات المتبعة والأساليب المستخدمة للوفاء بمتطلبات العميل والمجتمع.

كما عرفها (جبر، ٢٠١٧) على أن جودة المراجعة تتوقف على القدرة الفنية والمهنية لمراقب الحسابات وعلى كفاءة ممارسة الحكم المهني بشأن التحريفات الجوهرية واستقلاله في كافة مراحل عملية المراجعة، علاوة على ذلك التزام مراقب الحسابات بمعايير وآداب وسلوك المهنة وذلك للوفاء باحتياجات أصحاب المصالح.

٨. العوامل المؤثرة على جودة المراجعة:

تعتبر العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من المقومات الأساسية التي يجب الاهتمام بها عند التعرض لجودة المراجعة، وذلك نظرًا لصعوبة تحديد مفهوم دقيق لها، وقياسها ويعرض هذا الجزء العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والتي يمكن استخلاصها من الدراسات السابقة والمعايير المهنية التي تناولت جودة المراجعة بما يلي:

٨,١. استقلال المراجع:

يمثل استقلال المدقق مطلباً أساسياً ليتمكن المدقق أو منشأة التدقيق من ممارسة أحكامه المهنية بموضوعية وبمنأى عن أي تأثير، وهذا ما أكدته De Angelo من خلال اعتبارها استقلال المدقق العنصر الثاني الذي تتألف منه جودة التدقيق. وأضافت بأن جودة التدقيق ليست فقط القدرة التقنية لاكتشاف الأخطاء الجوهرية ولكن أيضاً الرغبة في الإبلاغ عن أي خرق مكتشف والتي تعتبر أساساً لتقديم جودة تدقيق عالية Tritshler, 2013, P٢٧ وقد أشار Wooten إلى وجود عدة عوامل تؤثر بشكل مشترك على كل من استقلال المدقق وجودة التدقيق Wooten وهي: أتعاب التدقيق، تغيير المدقق، الالتزامات القانونية، حجم منشأة التدقيق وخدمات غير التدقيق.

يجب أن يكون لمدقق الحسابات شخصية ذاتية تجعله لا يتأثر بالآخرين وأن يؤدي واجباته رغم أي ضغط يقع عليه ورغم التعارض بين مصالحه الشخصية وواجباته، لا يوجد اتفاق حول مفهوم استقلالية مدقق الحسابات ولكن يمكن التمييز بين مفهومين للاستقلالية قامت بوضعها هيئة الأوراق المالية الأمريكية (أبو الناصر، ٢٠١٩).

٨,٢. حجم منشأة المراجعة:

يعتبر حجم مكتب المراجعة أحد الخصائص التي يتم على أساسها التمييز بين مكاتب المراجعة، فهناك مكاتب المراجعة الصغيرة، ومكاتب المراجعة المتوسطة، ومكاتب المراجعة الكبيرة. وهناك العديد من المعايير المستخدمة في التمييز بين مكاتب المراجعة منها على سبيل المثال: عدد الشركاء أو عدد العاملين بالمكتب، وعدد العملاء، وسمعة مكتب المراجعة.

٨,٣. أتعاب المراجعة:

لقد تم تعريف أتعاب التدقيق على أنها " المبلغ الذي يتقاضاه المدقق عن أي عمل يتم القيام به لإبداء الرأي بشأن الحالة الحقيقية والعادلة لمركز العميل (Abdul-rahman, et.al, 2017) ويمكن تقسيم أتعاب التدقيق إلى أتعاب عادية وأتعاب غير عادية، حيث يمكن القول بأن "الأتعاب غير العادية هي الفرق بين أتعاب التدقيق المدفوعة فعليا للمدققين والمستوى المقدر لأتعاب التدقيق (Nkemjika, et.al, 2017) وتمثل أتعاب التدقيق العادية تعويضاً للوقت او الجهد المبذولين من قبل المدقق على الخدمات الموكلة إليه من قبل الشركات، أما الأتعاب غير العادية فيمكن اعتبارها أتعاب إيجابية أو سلبية؛ حيث تكون الأتعاب غير العادية إيجابية إذا كانت ترتفع بشكل ملحوظ عن الأتعاب العادية وتمثل هذه نقطة الخلاف الرئيسية بين الباحثين.

٨,٤. سمعة مكتب المراجعة:

لقد أظهرت دراسة (Jang, 2019) أن حجم التعاملات في سوق الأسهم يكون كبيراً للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الثمانية الكبار مقارنة بحجم التعاملات للشركات التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الباقية، ومنه أصبح المستثمرون يثقون بالمعلومات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة الثمانية الكبيرة أكثر من ثقتهم بالمعلومات المقدمة من باقي مكاتب المراجعة وكما تؤكد العديد من الدراسات أن سمعة مكتب المراجعة لها أثر على جودة المراجعة سلباً وإيجاباً فهي تفقد عملية المراجعة أهميتها بأكملها (حتى و إن تمت بمستوى عالٍ من الأداء)، نتيجة فقدان الثقة في مكتب المراجعة وابتعاد الشركات عنه لما له أثر على تقويم أسهمها في السوق المالي وهامش أمان المستثمر.

٩. مقاييس جودة عملية المراجعة:

إن جودة التدقيق لها طبيعة متعددة الأبعاد للغاية ولا يمكن فهمها بالرجوع إلى عامل واحد كما ولا يمكن تعريفه أو ملاحظته بسهولة حتى بالنسبة للجهات الفاعلة والقريبة جداً من عملية التدقيق، نظراً لطبيعته المعقدة التي لا يمكن ملاحظتها، وكانت القضية الرئيسية في أدبيات جودة التدقيق هي تحديد طرق قياس جودة التدقيق. (Balsam et al.2003: p71).

وهناك مجموعة كبيرة من الأبحاث التي تبحث في المقاييس والعوامل التي تؤثر على جودة التدقيق، وأن استخدام هذه المقاييس يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التكلفة والمنفعة، وهناك القليل من الأدلة على صحة بناء هذه المقاييس أو الدقة الوصفية لها، وان الأمر يتطلب تقييم قدرة هذه المقاييس على التنبؤ بالادعاءات التفصيلية الدقيقة. Rajgopal&Zheng ,٢٠١٥ .

أما بالنسبة للمقاييس على أساس مخرجات عملية المراجعة فمن أهمها:

٩,١. **سلامة الحكم على الاستمرارية Going Concern Opinions:** هي تقارير يصدرها مراقب الحسابات في حالة وجود شك جوهري في مدى استمرارية الشركة. وتعتبر من المقاييس المباشرة لجودة المراجعة لأن تقرير المراجعة يعتبر مسئولية مراقب الحسابات وتحت سيطرته. إن فشل مراقب الحسابات في إصدار تقرير المراجعة الذي يتضمن حكم بشأن الاستمرارية، إذا كان هناك ما يستدعى ذلك يعنى اصداره لتقرير خطأ ودليل على مستوى منخفض لجودة المراجعة.

٩,٢. **المقاييس التي تعتمد على الإدراك Perception Based Measures**: وتشمل معامل الاستجابة للأرباح والحصة السوقية وتكلفة راس المال واستجابة السوق. وتعتبر هذه المقاييس من المقاييس غير المباشرة لجودة المراجعة، وذلك بالمقارنة بالمقاييس الأخرى، إلا أنها أكثر شمولاً.

٩,٣. **أتعاب المراجعة Audit Fees**: وهي تعد من مقاييس جودة المراجعة حيث تعتبر مؤشراً على مستوى جهد المراجعة، وهو بدوره من مدخلات عملية المراجعة، إلا أن من عيوبها أنها تعتبر نتاجاً لعوامل العرض والطلب فلا يستطيع مراقب الحسابات طلب أتعاب مرتفعة إلا إذا كان هناك طلب من قبل العميل على زيادة جهد مراقب الحسابات.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

يتضمن هذا المبحث مجتمع الدراسة والعينة التي طبقت عليها الدراسة والأداة المستخدمة لجمع المعلومات والتحقق من ثبات الأداة وبيان الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها واختبار الفرضيات والإجابة عن التساؤلات وعرض النتائج التي توصل إليها وتفسيرها وفقاً للتحليل الإحصائي.

١. حدود البحث:

- **الحدود المكانية:** عينة من الشركات الصناعية في محافظة دمشق ومحافظة ريف دمشق.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال عام ٢٠٢١.

٢. مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من الشركات الصناعية في الجمهورية العربية السورية.

٣. عينة البحث:

نظراً لكبر حجم المجتمع المدروس تم اختيار عينة من الشركات في مدينة دمشق وريفها استناداً إلى موقعها الجغرافي وإمكانية الوصول إليها وإلى أماكن تمركُز وحدات المعاينة، بالإضافة أنه تم وضع شرطين لدخول المفردات بالعينة وهما:

- ألا يقل عدد العمال في الشركة عن ٥٠ عامل.
- ألا يقل رأس مال الشركة عن ١٠ ملايين ليرة سورية.

وقد تألفت عينة البحث من ٤٠ شركة تم توزيع الاستبيانات عليها.

٤. وصف أداة جمع البيانات (الاستبانة):

صمَّم الباحث استبانة معتمداً على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، كما اعتمد على الجانب النظري لهذا البحث، بهدف قياس متغيرات البحث، إذ يتمثل **المتغير المستقل** في الاستقرار المالي للشركات، **والمتغير الوسيط** التحول الرقمي أما **المتغير التابع** فيعبّر عن جودة عملية المراجعة.

بالنسبة لمعيار الحكم على متوسط الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وفق الشكل (غير موافق ابداً - غير موافق - محايد - موافق - موافق بشدة) حيث تم احتساب مدى كل فئة كما يأتي: (الحد الأعلى – الحد الأدنى) / عدد الفئات، حيث إن الحد الأعلى هو (٥)، والحد الأدنى (١)، وعدد الفئات (٥)، ومن ثَمَّ فإن المعيار يُحسب وفق القانون التالي:

$$\text{المعيار} = \frac{\text{درجة الاستجابة العليا– درجة الاستجابة الدنيا}}{\text{عدد فئات الاستجابة}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

جدول 1: معيار الحكم على متوسط الإجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الصيغة الوصفية	غير موافق أبداً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدّة
الصيغة الكمية	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح المقابل	١,٨-١	٢,٦٠-١,٨١	٣,٤٠-٢,٦١	٤,٢٠-٣,٤١	٥-٤,٢١

٥. ثبات أداة الاستقصاء:

يقصد بثبات أداة الدراسة الحصول على القيم نفسها عند إعادة استعمال أداة القياس، وللتحقق من مدى ثبات أداة القياس، ولمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على نتائجها استخدم الباحث اختبار ألفا كرو نباخ (Cornbrash's Alpha) للاتساق الداخلي، إذ إن اختبار ألفا كرو نباخ يعبر عن متوسط الارتباط الداخلي

بين العبارات التي يقيسها، وتتراوح قيمته ما بين ٠ – ١ وتعد القيمة المقبولة له ٠,٦٠ فأكثر، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحياتها للاستخدام. ويعرض الجدول رقم (٢) نتائج اختبار ألفا كرو نباخ (Cornbrash's Alpha) لقياس ثبات الاستبانة:

جدول 2 : قيم معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرو نباخ

المحور	المتغير	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ
الأول	مدى انتشار الوسائل الرقمية الحديثة في الأنظمة المحاسبية للشركات.	12	0.63
الثاني	أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي للشركات.	10	0.61
الثالث	أثر الاستقرار المالي للشركات على جودة عملية المراجعة.	8	0.74
جميع محاور استمارة الاستقصاء		**30**	**0.84**

المصدر: من اعداد الباحث من خلال نتائج التحليل الإحصائي

يبيّن الجدول أعلاه رقم (٢) قيمة معامل ألفا كرو نباخ (Cornbrash's Alpha) إذ نلاحظ ما يأتي:

بلغت قيم معامل الثبات ألفا كرو نباخ للمحور الأول ٠,٦٣، وللمحور الثاني ٠,٦١، وللمحور الثالث ٠,٧٤، ما يعني أن جميع القيم كانت أكبر من ٠,٦٠ ومن ثَمَّ هي قيم مقبولة من الناحية الإحصائية، وتدل على صدق الاستبانة وثباتها، وهو ما يؤكد للباحث إمكانية الاعتماد على الاستبانة للحصول على البيانات لتحليلها والوصول إلى النتائج.

٦. خصائص عينة البحث:

يعرض هذا الجزء الخصائص الديمغرافية لعينة البحث من حيث المسمى الوظيفي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.

٦,١.توزّع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي للأفراد المستقصى آراؤهم:

يعرض الجدول رقم (٣) توزّع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي، إذ يُلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة هم من المدراء الماليين إذ تبلغ نسبتهم (47%) من إجمالي عدد أفراد العينة، بالمقابل يوجد (32%) من أفراد العينة المراجعين الخارجيين، و(20%) مدراء النظم المحاسبية.

جدول ٣: توزّع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي للأفراد المستقصى آراؤهم

الوظيفي	التكرار المطلق (العدد)	التكرار النسبي (النسبة المئوية)
مدراء النظم المحاسبية	8	%20
المدراء الماليين	19	%47
المراجعين الخارجيين	13	%32
إجمالي العينة	**40**	**%100**

٦,٢.توزّع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يعرض الجدول رقم (٤) توزّع أفراد العينة بحسب المؤهل العلمي، إذ يُلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة هم من حملة البكالوريوس إذ تبلغ نسبتهم (٧٠٪) من إجمالي عدد أفراد العينة، بالمقابل يوجد (١٧,٥٠٪) من أفراد العينة من الدراسات العليا، و(١٢,٥٠٪) من حملة الدبلوم.

جدول ٤: توزّع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار المطلق (العدد)	التكرار النسبي (النسبة المئوية)
دبلوم	5	%12.50
بكالوريوس	28	%70.00
دراسات عليا	7	%17.50
إجمالي العينة	**40**	**%100**

٦,٣.توزّع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية:

يعرض الجدول رقم (٥) توزّع أفراد العينة بحسب الخبرة العملية، إذ يُلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة عملية تتراوح بين ٣ سنوات حتى ٧ سنوات إذ تبلغ نسبتهم (٥٢,٥٠٪) من إجمالي عدد أفراد العينة. إلى جانب كون (22.50%) من أفراد العينة لديهم خبرة أقل من ٣ سنوات، و (20.00%) لديهم خبرة من ٧ إلى ١٠ سنة، و(٥,٠٠٪) فقط لديهم خبرة أكثر من ١٠ سنة.

جدول ٥: توزّع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

السنوات	التكرار المطلق (العدد)	التكرار النسبي (النسبة المئوية)
أقل من ٣ سنوات	9	%22.50
من ٣ إلى ٧ سنوات	21	%52.50
من ٧ إلى ١٠ سنة	8	%20.00
أكثر من ١٠ سنة	2	5%
إجمالي العينة	**40**	**%100**

٧. اختبار التوزيع الطبيعي (Klamagrove – Simirnov Test):

يعتبر اختبار (Klamagrove – Simirnov Test) احدى الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في معرفة ما إذا كانت البيانات التي تم جمعها موزعة توزيعا طبيعيا أم لا، ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج اختبار (Klamagrove – Simirnov Test):

جدول ٦ : نتائج اختبار سيرونوف كلمجروف

المحاور		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
N		40	40	40
Normal Parameters	Mean	1,98	1,47	2,07
	Std. Deviation	1,17	1,23	1,13
Klamagrove – Simirnov		0,658	0,728	0,583
Asymp. Sig. (2-tailed)		0,962	0,892	0,936

المصدر: من اعداد الباحث من خلال نتائج التحليل الإحصائي

يتضح من الجدول رقم (٦) أن توزيع البيانات كان طبيعياً حيث بلغت قيمة الاختبار للمحور الأول ٠,٦٥٨ عند مستوى معنوية ٠,٩٦٢ وهي اكبر من مستوي المعنوية (α >0.05) ، وبلغت قيمة الاختبار للمحور

الثاني ٠,٧٢٨ عند مستوى معنوية ٠,٨٩٢ وهي اكبر من مستوي المعنوية (α >0.05) وبلغت قيمة الاختبار للمحور الثالث ٠,٥٨٣ عند مستوى معنوية ٠,٩٣٦ وهي اكبر من مستوي المعنوية (α >0.05) ، وهذا يدل على أن البيانات التي تم تجميعها تتبع التوزيع الطبيعي.

٨. اختبار فروض الدراسة

٨,١ الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات

جدول 7: اختبار معامل الارتباط بيرسون بين التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.425[a]	.180	.159	.38753
a. Predictors: (Constant), التحول الرقمي				

يبيّن الجدول رقم (7) قيمة معامل الارتباط R بين التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات، إذ بلغ ٤٢,٥٪، وهو يشير إلى ارتباط طردي بين المتغيرين. كما يمكننا من الجدول رقم (٧) ملاحظة قيمة معامل التحديد R Square الذي بلغ ١٨٪ وهو ما يشير إلى أن التحول الرقمي تُفسّر ما نسبته ١٨٪ من التباين أو التغير في الاستقرار المالي للشركات ، والباقي يُعزىَ إلى عوامل أخرى.

جدول 8: اختبار معنوية نموذج الانحدار لأثر التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات

ANOVA [a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.255	1	1.255	8.357	.006[b]
	Residual	5.707	38	.150		
	Total	6.962	39			
a. Dependent Variable: التحول الرقمي						
b. Predictors: (Constant), الاستقرار المالي للشركات						

جدول 9: اختبار معنوية معاملات الانحدار لأثر التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات

Coefficients [a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.007	.470		4.273	.000
	تحليل البيانات الضخمة	.365	.126	.425	2.891	.006
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للشركات						

يعرض الجدول (٨) نتائج معنوية النموذج بشكل عام (اختبار F) حيث يظهر لنا أن قيمة الاحتمال Sig=0.006 أصغر من مستوى الدلالة ٠,٠٥ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية لأثر تحليل التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات.

كما يعرض الجدول (٩) نتائج نموذج الانحدار ومعلمة المتغير المستقل (اختبار T)، حيث يظهر الجدول أن أثر التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات هو إيجابي، وقد بلغت قيمة الميل (٠,٣٦٥)، والأثر معنوي عند مستوى ثقة ٩٥٪ نظراً لكون قيمة الاحتمال Sig=0.006 وهو أصغر من مستوى الدلالة القياسية ٠,٠٥.

ومن ثَمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: **يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات.**

٨,٢.الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة.

جدول: 10 اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.611[a]	.373	.293	.19784
a. Predictors: (Constant), الاستقرار المالي للشركات				

يبيّن الجدول رقم (١٠) قيمة معامل الارتباط R بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة، فقد بلغ ٦١,١٪ وهو يشير إلى ارتباط طردي بين المتغيرين، كما يمكننا من الجدول رقم (١٠) ملاحظة قيمة معامل التحديد R Square الذي بلغ ٣٧,٣٪ وهو ما يشير إلى أن الاستقرار المالي للشركات تُفسّر ما نسبته ٣٧,٣٪ من التباين أو التغير في جودة عملية المراجعة، والباقي يُعزىَ إلى عوامل أخرى.

جدول 11 اختبار معنوية نموذج الانحدار لأثر الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة

ANOVA [a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.910	5	.182	4.648	.002[b]
	Residual	1.527	39	.039		
	Total	2.436	44			
a. Dependent Variable: الاستقرار المالي للشركات						
b. Predictors: (Constant), جودة عملية المراجعة						

جدول 12: اختبار معنوية معاملات الانحدار لأثر الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة

Coefficients [a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.319	0.108		12.171	0.000
	الاستقرار المالي للشركات	0.175	0.044	0.518	3.973	0.000
a. Dependent Variable: جودة عملية المراجعة						

يعرض الجدول (١١) نتائج معنوية النموذج بشكل عام (اختبار F) حيث يظهر لنا أن قيمة الاحتمال Sig=.002 أصغر من مستوى الدلالة القياسية ٠,٠٥ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة.

كما يعرض الجدول (١٢) نتائج نموذج الانحدار ومعلمة المتغير المستقل (اختبار T)، حيث يظهر الجدول أن أثر الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة هو إيجابي، وقد بلغت قيمة الميل (٠,١٧٥)، والأثر معنوي عند مستوى ثقة ٩٥٪ نظراً لكون قيمة الاحتمال Sig=0.002 وهو أصغر من مستوى الدلالة القياسية ٠,٠٥.

ومن ثَمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: **يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين الاستقرار المالي للشركات وجودة عملية المراجعة.**

٨,٣. الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة.

جدول 13: اختبار معامل الارتباط بيرسون بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.629[a]	.396	.380	.33260
a. Predictors: (Constant), التحول الرقمي				

يبيّن الجدول رقم (١٣) قيمة معامل الارتباط R بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة، إذ بلغ ٦٢,٩٪، وهو يشير إلى ارتباط طردي بين المتغيرين، كما يمكننا من الجدول رقم (١٣) ملاحظة قيمة معامل التحديد R Square الذي بلغ ٣٩,٦٪ وهو ما يشير إلى أن التحول الرقمي تُفسّر ما نسبته ٣٩,٦٪ من التباين أو التغير في جودة عملية المراجعة، والباقي يُعزىَ إلى عوامل أخرى.

جدول 14: اختبار معنوية نموذج الانحدار التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة

ANOVA [a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.758	1	2.758	24.932	.000[b]
	Residual	4.204	38	.111		
	Total	6.962	39			
a. Dependent Variable: التحول الرقمي						
b. Predictors: (Constant), جودة عملية المراجعة						

جدول 15: اختبار معنوية معاملات الانحدار التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة

Coefficients [a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.518	.570		.909	.369
	التحول الرقمي	.799	.160	.629	4.993	.000
a. Dependent Variable: جودة عملية المراجعة						

يعرض الجدول (١٤) نتائج معنوية النموذج بشكل عام (اختبار F) حيث يظهر لنا أن قيمة الاحتمال Sig=0.000 أصغر من مستوى الدلالة القياسية ٠,٠٥ وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة.

كما يعرض الجدول (١٥) نتائج نموذج الانحدار ومعلمة المتغير المستقل (اختبار T)، حيث يظهر الجدول أن التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة هو إيجابي، وقد بلغت قيمة الميل (٠,٧٩٩)، والأثر معنوي عند مستوى ثقة ٩٥٪ نظراً لكون قيمة الاحتمال Sig=0.000 وهو أصغر من مستوى الدلالة القياسية ٠,٠٥.

ومن ثَمَّ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول: **يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين التحول الرقمي وجودة عملية المراجعة.**

رابعاً: النتائج والتوصيات:

النتائج:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الاستقرار المالي للشركات في ظل التحول الرقمي على جودة عملية المراجعة في الشركات الصناعية السورية، وذلك من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات، وفي ضوء التحليلات السابقة لهذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

١. تؤثر عملية التحويل الرقمي على الاستقرار المالي للشركات الصناعية السورية.
٢. يؤثر الاستقرار المالي للشركات على جودة عملية المراجعة الخارجية في الشركات الصناعية السورية.
٣. تؤثر عملية التحول الرقمي على جودة عملية المراجعة في الشركات الصناعية السورية.
٤. هناك قلة وعي لدى الشركات الصناعية السورية في أهمية التحول الرقمي وأثره الإيجابية على الاستقرار المالي للشركات والأمور الأخرى.

التوصيات:

١. الاهتمام بجودة عملية المراجعة الخارجية والعوامل المؤثرة عليها لما لها من أثر على ملاءمة وموثوقية التقارير المالية والذي ينعكس على جودة التقارير المالية.
٢. ضرورة قيام الشركات الصناعية السورية بإدخال تكنولوجيا المعلومات واجراء التعديلات في أنظمتها لمواكبة عملية التحول الرقمي في العالم ولما له من أثر إيجابي في الاستقرار المالي للشركات.
٣. زيادة الوعي لدى المدراء في الشركات الصناعية السورية بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة.
٤. ضرورة تقديم مراجعي الحسابات توصيات للشركات الصناعية السورية بتطبيق آليات التحول الرقمي وذلك لما لها من أثر إيجابي على جودة عملية المراجعة.
٥. نشر الدراسات والأبحاث التي تبرز أهمية التحول الرقمي والاستقرار المالي للشركات وكيفية قياسها، وانعكاساتها على المتغيرات المختلفة في المنشآت.

خامساً: المصادر والمراجع

A.المصادر والمراجع العربية:

١. أبو نصار, & أنس محمود. (٢٠١٩). العوامل المؤثرة على أتعاب التدقيق وانعكاسها على جودة التدقيق: دراسة تطبيقية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان لألوراق المالية، جامعة الشرق الاوسط

٢. إسماعيل، إبراهيم يعقوب، محيي الدين محمد إبراهيم عثمان، و صديق آدم محمد. "دراسة مقارنة للقدرة التنبؤية بالفشل المالي باستخدام نموذجي كيدا وألتمان: دراسة تطبيقية على البنوك." مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية: جامعة الملك سعود مج٢٩, ع٢ (٢٠٢١): ٢١٩ - ٢٣٩.

٣. أمين، مصطفى أحمد (٢٠١٨)، التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلبات لتحقيق مجتمع المعرفة، مجلة الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة دمنهور، مصر

٤. الأهدل، عبد السلام سليمان قاسم. "العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية: دراسة نظرية - ميدانية." في المؤتمر العلمي الأول لشباب الباحثين: جامعة أسيوط - كلية التجارة أسيوط: كلية التجارة - جامعة أسيوط، (٢٠٠٨): ٢٤١ – ٢٧٥

٥. بزام، صافية، و بن قانة، إسماعيل محمد. (٢٠١٤). استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالى: دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة

٦. بشار ذنون محمد الشكرجي, & محمد يونس محمد الشرابي. (٢٠١٧)، التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢. مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية, ٧(١), ٢٠٠-٢٣٢.

٧. البلوشية، نوال بنت علي، الحراصي، نبهان بن حارث، العوفي، علي بن سيف (٢٠٢٠)، واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، جمعية المكتبات المتخصصة، عمان، جامعة السلطان قابوس، ص ص ١-١٥

٨. جبر, غريب جبر; غريب جبر. قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة (دليل من البورصة المصرية). مجلة البحوث المحاسبية, ٢٠١٧, ٤,١: ٣٩٤-٤٣٤.

٩. د. إيمان أحمد أمين مجاهد، مدخل مقترح لتقييم جودة أداء المراجعة، (مصر: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الثالث، ٢٠٠١ م) ص ٤٧

١٠. د. سالم بن عبد الله العتيبي، جودة المراجعة كأحد دعائم آليات الحوكمة (كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، السنة الثالثة عشر، ٢٠٠٩ م) ص ٩٥.

١١. د. محمد صالح هاشم، إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية، (مصر: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثامن والسبعون، ٢٠١١ م) ص ٤٥.

١٢. دربالة، خالد (٢٠٢٠)، النموذج الموحد للتحول الرقمي: نحو تطبيق موحد للتحول الرقمي الأمثل لتحقيق التخطيط الاستراتيجي، ورقة عمل رقم ٢٠٨، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر.

١٣. رحماني موسى, & سردوك فاتح. (٢٠١٤). مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية و الهيئات المهنية للمراجعة. مجلة العلوم الانسانية, ١٤(٢), ١٨١-١٩٨.

١٤. زعرور، نعيمة، ووسيلة السبتي. (٢٠١٦)، "دور النسب المالية في قياس الفشل المالي." مجلة العلوم الانسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة عدد ٤٣، ص ٢٣٧ - ٢٤٨.

١٥. شريف غياط, & عبد المالك مهري. (٢٠١٥). تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ" دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر". مجلة رؤى اقتصادية, ٥(٩), ١٤٧-١٧١.

١٦. عبد الشكور عبدالرحمن موسى الفرا. (٢٠١٧). أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت-دراسة تحليلية على القوائم والتقارير المالية المنشورة

للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الأسمنت باستخدام نموذج٢٠٠٠ Altman Z-Score ونموذج Springate, 1978 مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, ٤(١), ٧٤٣-٧٦٧.
١٧. العلجة, مبطوش، ٢٠٢١، دور البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، المؤتمر الدولي العلمي الثاني للكية الإدارة والاقتصاد و نظم المعلومات: التحول الرقمي واثره عملية التنمية المسدامة.
١٨. محروس، رمضان عارف رمضان. (٢٠١٧)، "دور هيكل الملكية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المصرية: دراسة ميدانية." مجلة البحوث التجارية المعاصرة: جامعة سوهاج - كلية التجارة مجلد ٣١, عدد ١، ص ٨٧ - ١٠٤.
١٩. محمد، عبادي (٢٠١٩)، تجليات التحول الرقمي ودوره في تفعيل السياحة الداخلية -اتصالات الجزائر نموذجًا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٨، العدد ٣، الجزائر.
٢٠. المطرف، عبد الرحمن (٢٠٢٠) التحول الرقمي للتعليم الجامعي في ظل الأزمات بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد السادس والثلاثون، العدد السابع، جامعة الملك سعود.
٢١. ميادة مدثر فضل, & حسن عوض حسن. (٢٠٢٠). دور الإفصاح الاختياري في التنبؤ بالفشل المالي وكفاءة أسواق الأوراق المالية. Journal of the Faculty of Human Development, 9(2), 231-256.

B. المصادر والمراجع الأجنبية:

1. Abdul-Rahman, O. A., Benjamin, A. O., & Olayinka, O. H. (2017). Effect of audit fees on audit quality: Evidence from cement manufacturing companies in Nigeria. European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, 5(1), 6-17.
2. Altman, E. I., Iwanicz-Drozdowska, M., Laitinen, E. K., & Suvas, A. (2014). Distressed firm and bankruptcy prediction in an international context: A review and empirical analysis of Altman's Z-score model. Available at SSRN 2536340.
3. Baden-Fuller, C., & Haefliger, S. (2013). Business models and technological innovation. Long range planning, 46(6), 419-426.
4. Balsam ,Krishnan, Yang, Gobal. V. Does Big 6 Auditor Industry Expertise Constrain Earnings Management? Accounting Horizons 17: 1-16,2003.
5. Causholli, M. (2016). Evidence of organizational learning and organizational forgetting from financial statement audits. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 35(2), 53-72.
6. DeFond, M., & Zhang, J. (2014). A review of archival auditing research. Journal of accounting and economics, 58(2-3), 275-326.
7. Eriabie, S. O., & Adeyemo, K. A. (2016). The Impact of Financial Literacy and Frequency of Meetings of Members of Audit Committee on Financial Reporting Quality in Nigerian Quoted Companies. Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, 2(2), 1-22.
8. Gharaibeh, M. A., Sartawi, I. I. S. M., & Daradkah, D. (2013). The Applicability of Corporate Failure Models to Emerging Economies: Evidence from Jordan. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 5(4), 313-325.
9. Jang, H. Y. J., & Lin, C. J. (2019). Audit quality and trading volume reaction: A study of initial public offering of stocks. Journal of Accounting and Public Policy, 12(3), 263-287.

10. Kim, H., Lee, H., & Lee, J. E. (2015). Mandatory audit firm rotation and audit quality. Journal of Applied Business Research (JABR), 31(3), 1089-1106
11. Knechel, W. R., Krishnan, G. V., Pevzner, M., Shefchik, L. B., & Velury, U. K. (2013). Audit quality: Insights from the academic literature. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 32(Supplement 1), 385-421.
12. Lahtinen, M. and Weaver, B. (2015): Educating for a digital future – Walking three roads simultaneously: one analog and two digital, LU:s , 26 November.
13. Lepetit, L., & Strobel, F. (2015). Bank insolvency risk and Z-score measures: A refinement. Finance Research Letters, 13, 214-224.
14. Meeampol, S., Lerskullawat, P., Wongsorntham, A., Srinammuang, P., Rodpetch, V., & Noonoi, R. (2014, June). Applying emerging market Z-score model to predict bankruptcy: A case study of listed companies in the stock exchange of Thailand (Set). In Management, Knowledge And Learning International Conference (pp. 25-27).
15. Nkemjika, O. M., Sunday, A. A., & Nwanaka, O. C. (2017). Audit Quality, Abnormal Audit Fee and Auditor Attributes. International Journal of Management Excellence, 8 (3), 973-984.
16. The Role of Internet-Related Technologies in Shaping the Work of Accountants: New Directions for Accounting Research
17. Tritschler, J. (2013). Audit quality: Association between published reporting errors and audit firm characteristics. Springer Science & Business Media.
18. Yasser, Q. R., & Mamun, A. A. (2015). Corporate failure prediction of public listed companies in Malaysia. European Researcher, (2), 114-126.
19. Yusuf, A. S. (2018). “Impact of Audit Committee Attributes on Financial Reporting Quality of Listed Financial Institutions in Nigeria” (Doctoral dissertation, Kwara State University (Nigeria)), P.10.
20. Zheng & Rajgopal, S., Srinivasan, Measuring Audit Quality .Working Paper .Retrieved From Https://Www.Scheller.Gatech.Edu /Academics/Conferences/Rajagopal-Srinivasan-Zheng.Pdf,2015